المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

دراسات

"الديمقراطية المحافظة" ومستقبل العلمانية التركية

عماد قدورة | ديسمبر 2014

"الديمقراطية المحافظة" ومستقبل العلمانية التركية

سلسلة: دراسات

عماد قدورة | ديسمبر 2014

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع رقم: 826 – منطقة 66

الدفنة

ص. ب: 10277

الدّوحة، قطر

هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+

www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة

تطوَّر تيارٌ اجتماعي وسياسي عريض في تركيا عبر عقود، اهتمّ بالحفاظ على القيم والتقاليد والإرث التركي المشترك، وسعى في الوقت نفسه لتطوير المجتمع والدولة وتحديثهما. وقد نما هذا التيار الذي عرف بـ "المحافظ" ليتجاوز تصوُّر ثنائية "العلمانية – الإسلام" التي عنت في أحيان كثيرة أنّ حضور أحدهما يعني إقصاء الآخر، وبخاصة في المجال العام. لقد تطوّر هذا "التيار" حتى انتقل من هامش الحياة السياسية إلى مركزها عبر تجارب مختلفة؛ فكان تيارًا فضفاضًا عبَّر عن قوى تقليدية عامة، وعبّرت عنه العديد من الشخصيات الاجتماعية والسياسية مثل سعيد النورسي وعدنان مندريس وتورغوت أوزال ونجم الدين أربكان وفتح الله غولن، ثم تزايد زخمه ومكانته حتى أضحى الأبرز والأوسع في تركيا على المستويين الرسمي والشعبي مع اتخاذ حزب العدالة والتنمية الحاكم "الديمقراطية المحافظة" هويةً سياسية.

ومن خلال الهوية والرؤية السياسية الجديدة، ركز حزب العدالة والتنمية على تعزيز القيم والتقاليد المشتركة للأتراك، وتجنَّب دور الدين في الحياة السياسية، والتزم العلمانية هويةً للدولة، واستهدف توسيع الحريات والإصلاحات السياسية والاقتصادية؛ ما مكّنه من الانفتاح على التيارات الموجودة في المجتمع، والاستفادة من إمكاناتها وتجاربها، وتكوين ائتلافٍ عريضٍ ضمّ شخصيات وقوى محافظةً وإسلاميةً وليبراليةً وفعاليات اقتصاديةً ومجتمعيةً.

ومع نجاحه في حشد القوى المحافظة ووضعها في مركز السلطة، ومع تعاظم نفوذه السياسي والاقتصادي والإعلامي، يتصاعد الجدل عن مكانة العلمانية التركية ومستقبل النظام العلماني في ظل سيطرة حزبٍ ذي جذور إسلامية، وبخاصة أنّه يَعتبِر تأسيس "جمهورية جديدة" أولويةً خلال السنوات المقبلة. ولعل التساؤل الأهم يكمن في طبيعة العلمانية التي تتماشى مع رؤية حزب العدالة والتنمية والهوية الديمقراطية المحافظة، وليس في مستقبل "وجود" العلمانية في تركيا أو عدمه.

وبناءً عليه، تناقش هذه الدراسة مفهوم المحافظة في تركيا وتطور التيار المحافظ والعوامل المؤثرة في صعوده، وتبحث في مفهوم "الديمقراطية المحافظة" وكيف أنّ حزب العدالة والتنمية أعاد من خلالها تشكيل

منظومة العلاقات، وجمع ائتلافًا واسعًا على أساس القيم التركية المشتركة. وتتساءل عن دور الدين عند حزبٍ ذي جذور إسلامية، وإلى أي حد تقارب "الليبراليون" و"المحافظون"، رغم الاختلافات بينهما. وأخيرًا، تناقش تأثير تنامي نفوذ هذا الحزب والتيار المحافظ في مستقبل العلمانية التركية وطبيعتها.

التيار المحافظ وتطوره في تركيا

توحي كلمة "المحافظة" بالميل إلى الحفاظ على التقاليد والوضع القائم ومقاومة التغيير. ولكنها في السياق السياسي الحديث تعني أمرًا آخر؛ إذ يسعى التيار المحافظ في بلدان عديدة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان إلى الحفاظ على القيم والتقاليد التي تميّز المجتمع المحلي وإرثه، وفي الوقت نفسه تطوير الدولة وبنيتها، وتشجيع الملكية الخاصة واقتصاد السوق الحرة والانفتاح على الخارج.

وعلى الصعيد التركي، لم يعد مفهوم "المحافظة" كتيار سياسي يرتبط بالعودة إلى الماضي والتشبث به، بقدر ما يعني الحفاظ على القيم والتقاليد والإرث التاريخي ومؤسساته، بما يترافق بالضرورة مع التحديث والتقدم[1]. ومن هنا، يصف حزب العدالة والتنمية "المحافظة" بأنها تعني التغيير، ولكنّ تحقيق هذا التغيير يجب أن يكون عبر حماية القيم الأساسية ومكتسبات البنى التقليدية[2]. ويعتبر يالجين أكدوغان – نائب رئيس الوزراء وأحد أهم المنظّرين للديمقراطية المحافظة – أنّ المؤسسة الاجتماعية الأكثر أهميةً هي الأسرة، لأنها الناقل للتقاليد والقيم الاجتماعية. وفي الوقت الذي تعدّ التقاليد ضروريةً لبناء الدولة والحفاظ على السلم الاجتماعي في بيئة سياسية تعددية، فإنه يرى أنّ "المذهب المحافظ الحديث" جزءٌ لا يتجزأ من "الليبرالية"، من حيث معارضتهما للاشتراكية، ودفاعهما عن اقتصاد السوق الحرة[3]، فضلًا عن التقاء مصالحهما في

---

[1] Taha Akyol, interviewed by Selma Tatli, "AKP is secularizing religious people," *Today's Zaman*, June 9, 2014, at: http://goo.gl/h1adsS

[2] "Political Vision of AK Parti for 2023," September 30, 2012, p. 6, at: http://www.akparti.org.tr/upload/documents/akparti2023siyasivizyonuingilizce.pdf

[3] Mehmet Sinan Birdal, "Queering Conservative Democracy," *Turkish Policy*, vol. 11, no. 4 (Winter 2013), p. 120, cited in Yalçın Akdoğan, *AK Parti ve Muhafazakar Demokrasi* (Istanbul: Alfa Yayınları, 2004), 38-58.

تركيا في تعزيز الإصلاحات وتوسيع الحريات وتقليص الوصاية العسكرية الكمالية. وعلى الرغم من وجود تعريفات وتفسيرات كثيرة للمحافظة والتيار المحافظ، فإنّ عبد الله غول، الرئيس التركي السابق، يعتبر التيار المحافظ التركي، ومكوناته، "موروثًا" فكريًا أكثر من كونه نظرية[4]. ولذلك، يرتكز هذا التيار على مكوناتٍ مستمدةٍ من الثقافة والقيم التركية الموروثة المشتركة، مثل: الدين، والهوية القومية، والتقاليد، والأعراف، والإرث العثماني، وإرث الجمهورية وهويتها.

بدأ التيار المحافظ في تركيا كاستجابة مباشرة للتحدي المتمثل بإعلان فلسفة جديدة للدولة عند تأسيس الجمهورية، تتمثل بالعلمانية المتشددة، وتقوم على التغريب وتقليص السلطات الدينية والقطيعة مع ما أطلق عليه "التقاليد المتخلفة". فقد جوبه هذا "التحدي" بمعارضة القوى التقليدية في المجتمع التركي. لكنّ هذه القوى أصبح وجودها ضعيفًا في السياسة والاقتصاد والإدارة الحكومية آنذاك، كما أضحى صوتها الاجتماعي ومعتقداتها مهملة وسط الخطاب الجديد المهيمن. ولهذا السبب وصف شريف ماردين هذه القوى التقليدية بـ "الهامش" periphery. وكانت خلفية تلك القوى عمومًا ريفيةً، وتعليمها دون المتوسط، وكانت القيم الدينية والتقاليد هي الحاكمة لأسلوب حياتهم[5]. أما على مستوى النخبة، فقد كان أول من جابه هذه التغييرات القسرية المفروضة على المجتمع والدولة هو سعيد النورسي[6]، الذي اهتم بتفسير القرآن وإثبات توافق الحقائق الإيمانية مع واقع الكون والتطورات الحديثة في العلوم، ليثبت ألا تعارض بينهما، ولينفيَ تهمةً تزعم أنّ الإسلام هو سبب تخلف تركيا؛ وذلك عبر كتاباته المعروفة بـ "رسائل النور" التي تقع في ستة آلاف صفحة، وقد كتبت متفرقة طوال الفترة 1923-1946.

بدأت القوى التقليدية أو "الهامش" الانخراط في الحياة السياسية بعد دخول البلاد مرحلة التعددية الحزبية منذ نهاية الأربعينيات من القرن الماضي؛ فكان أبرز حزبين ناجحين في هذا الصدد هما "الحزب الديمقراطي"

---

[4] http://www.middle-east-online.com/?id=172962

[5] Charlotte Joppien, "A Reinterpretation of Tradition? The Turkish AKP and its Local Politics," May 2011, p. 5, at: http://goo.gl/j7YY0D; see also Şerif Mardin, "Center-Periphery Relations: A Key to Turkish Politics?" *Daedalus*, vol. 102, no. 1 (Winter 1973), pp. 169-190.

[6] لمزيد من التفاصيل عن حياة سعيد النورسي وفكره وكتاباته، انظر:

Ian S. Markham and Suendam Pirim, *An Introduction to Said Nursi: Life, Thought and Writings* (Surrey, England: Ashgate Publishing, 2011).

في الخمسينيات بزعامة عدنان مندريس، و"حزب الوطن الأم" في الثمانينيات بزعامة تورغوت أوزال. واستطاع الحزب الديمقراطي دمج فئات كبيرة من الشعب في النظام السياسي، وكان أول من ينظر في حاجات "الهامش". أما حزب الوطن الأم الذي تأسس في عام 1983، فقد أثّر في السياسة المحافظة في تركيا بشكلٍ كبيرٍ متأثرًا بشخصية أوزال ذي النشأة التقليدية الصوفية المحافظة وصاحب التعليم الغربي المتقدم. لقد جلبت تجربة هؤلاء وتأثيرهم ثقافة "الهامش" إلى "مركز" المجتمع، وأدت إلى ترسيخه كبديل محتمل من النزعة العلمانية المتشددة والثقافة الكمالية[7].

بدأ الاعتراف الرسمي بالتيار المحافظ بعد الانقلاب العسكري في الثمانينيات، فقد استنفد الصراعُ بين اليسار واليمين البلادَ. ومن أجل منع المزيد من الانقسامات الاجتماعية بسبب هذا الصراع، أطلقت المؤسسة العسكرية مبادرةً وُصفت بأنها "فلسفة جديدة للدولة"؛ تقوم على أساس "توليفة تجمع بين القومية التركية والإسلام" Türk İslam Sentezi، وتهدف إلى خلق مجتمع متجانس ومستقر باستخدام الدين والتقاليد والقيم المحافظة، فأصبحت الأسرة هي "المؤسسة" الأكثر أهميةً لتأمين الاستقرار الاجتماعي[8].

كما أدى الانقلاب العسكري أيضًا إلى انهيار شبكات التضامن الاشتراكية في المدن، ما ترك فراغًا سرعان ما تمّ ملؤه من خلال الطرق الصوفية والجماعات الدينية، التي قامت بتوفير حاجات العمال وفقراء المدن، ما أدى إلى تعزيز "الوعي المحافظ". وهناك عامل اجتماعي – اقتصادي عميق لصعود المحافظة أيضًا، تمثّل بالهجرة الكبيرة داخل البلاد منذ الستينيات. فقد انتقل الناس من شرق ووسط الأناضول إلى الساحل الغربي، ومن القرى إلى المدن الكبرى. ولم يتكيف كثير من المهاجرين مع أسلوب الحياة في المناطق الحضرية، وبقوا محافظين على تقاليدهم وقيمهم القروية، فاستخدموا الشبكات التقليدية (الأسرة والروابط العائلية والدينية) التي غالبًا ما شكلت لهم موردًا اقتصاديًا وسندًا اجتماعيًا[9]؛ كنتيجة لروح التضامن التي تفي بها تلك الشبكات. لقد تزايد عدد هؤلاء وتأثيرهم مع مرور الوقت، فبعد أن كان يعيش نحو 50% من

[7] Joppien, p. 5.

[8] Ibid., pp. 6-10.

[9] Ibid.

السكان في المناطق الحضرية في بداية التسعينيات، ارتفعت هذه النسبة حاليًا إلى أكثر من 75%.[10]

وفي ظل هذه الأوضاع المتغيرة، ظهرت فئة اجتماعية جديدة تسمى "برجوازية الأناضول". وينتمي أعضاء هذه الطبقة أصلًا إلى الهوامش الاجتماعية الذين كان آباؤهم مزارعين أو حرفيين أو تجارًا صغارًا. لقد استفاد هؤلاء من ثلاثة أمور: الأول، حملة التعليم التي قامت بها الدولة منذ الثلاثينيات بهدف بناء "مجتمع متحضِّر وغربيّ"، فاكتسبوا مهارات مهمةً، والثاني "رأس المال الثقافي" المكتسب من انتمائهم إلى الطرق الصوفية والشبكات الدينية والتضامن بينهم، والثالث، أنّ جزءًا كبيرًا من رؤوس الأموال التي تم تشغيلها في استثماراتهم الأولى، حصلوا عليه من مدخرات العمال المهاجرين الأتراك في أوروبا أو من الاستثمارات القادمة من الدول الإسلامية الأخرى. ويمثل رجال الأعمال هؤلاء الحداثة الإسلامية التي أحيت نخبًا جديدة ومجتمعًا مدنيًا قويًا، وقد أصبحوا قوة اجتماعية مهمة و"العمود الفقري المالي" لحزب العدالة والتنمية[11].

لقد أدى تحول التركيبة الديموغرافية للمدن التركية وتصاعد النمو الاقتصادي التركي إلى تقليص الفوارق الاقتصادية بين السكان؛ فتحولت البلاد، لأول مرة، إلى مجتمع تعدُّ الطبقة الوسطى فيه هي الأغلبية؛ ما زاد من فرص التنمية السياسية. وتتوافق هذه التطورات مع "نظرية التحديث القائلة إنّ التنمية الاقتصادية تؤدي إلى مزيد من الديمقراطية؛ إذ تميل البلدان التي تتوسع فيها الطبقة الوسطى إلى التنوع والتعددية والحكم الديمقراطي، بما في ذلك السياسة التوافقية واحترام حقوق الأفراد والأقليات"[12].

وعلى الرغم من ذلك، لم تكن هذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية العميقة في المجتمع التركي وحدها كافية لتعزيز قوة التيار المحافظ أو لإحداث التحولات السياسية التي تشهدها تركيا حاليًا. فعوامل التحول المجتمعية متنوعة وواسعة ومشتتة، وتبقى في حاجة إلى قوى منظمة وفاعلة وذات أهداف واضحة من أجل

---

[10] Steven A. Cook, “Recent History: The Rise of the Justice and Development Party,” in Madeleine K. Albright, Stephen J. Hadley and Steven A. Cook, *US-Turkey Relations: A New Partnership*, Independent Task Force Report, no. 69 (Washington: Council on Foreign Relations, May 2012), p. 53, at: http://www.cfr.org/turkey/usturkey-relations/p28139

[11] Joppien, pp. 6-7.

[12] Soner Cagaptay and James F. Jeffrey, “Turkey’s 2014 Political Transition from Erdogan to Erdogan? The Washington Institute for Near East Policy, *Policy Notes*, no. 17 (January 2014), p. 8, at: http://goo.gl/4XVa6A

تحويل التغيرات الكامنة فيها إلى تأثير في المجتمع والدولة. وكما أسلفنا، أعطى تورغوت أوزال زخمًا لهذا التيار قبل عقود، ولكنّ قوة الدفع الأكثر تأثيرًا والأوسع انتشارًا جاءت مع إعلان حزب العدالة والتنمية اتخاذه "المحافظة الديمقراطية" هوية سياسية رسمية له. وفي الوقت نفسه، لم يكن لهذا الحزب أن يعطي قوة الدفع تلك، ولا أن يفوز في الانتخابات المتتالية ويشكّل الحكومات المتعاقبة، لولا استفادته من التجارب السابقة للحركة الإسلامية التركية واستقطاب أغلبية شخصياتها وأعضائها، ثم جمعه ائتلافًا واسعًا من القوى العريضة للتيار المحافظ.

"الديمقراطية المحافظة": هوية سياسية وائتلاف مجتمعي عريض

طوّر حزب العدالة والتنمية هويةً سياسيةً جديدةً، أراد من خلالها إعادة تشكيل منظومة العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة في تركيا، وذلك عبر تبني برنامج يقارب بين مكونات المجتمع والطيف السياسي الموجود، فيضع نفسه في وسطه على أساس القيم التركية المشتركة الجامعة لهذه المكونات. ومن أجل ذلك، تبنى أيديولوجيةً فضفاضةً سماها "الديمقراطية المحافظة"؛ لإيجاد مفهوم يلتقي على أرضيته أعضاء الحزب ومؤيدوه من ذوي التوجهات الإسلامية، والتيار المحافظ، والقوميون، والليبراليون، وحتى بعض النخبة العلمانية التقليدية. ولعل الحظر المتكرر للأحزاب السياسية التي شكلها نجم الدين أربكان، دفع بعض قياداتها مثل رجب طيب أردوغان وعبدالله غول وبولنت أرينك إلى البحث عن حلٍ لهذه المعضلة التي بدت أنْ لا نهاية لها، فقاموا بتأسيس حزب برؤية جديدة.

تؤكد "الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية" أنّ الحزب بهذه الهوية الجديدة أصبح في "مركز" الفعل السياسي وليس في الهامش، وأنه حوّل إمكانات التيار المحافظ إلى "مؤسسة"، وأنّ الديمقراطية المحافظة "تجمع بين الاختلافات المجتمعية على أساس ثقافة التسوية في المجال السياسي"، وأنّ الحزب من خلال "سياسة الوحدة الحاضنة يضع نفسه كنقطة جامعة للأفراد القادمين من تيارات سياسية مختلفة على أساس القيم والمبادئ الراسخة". وفي الوقت الذي يقدم الحزب نفسه على أنه الحافظ للتقاليد الوطنية والقيم الدينية، فإنه يعتبر نفسه "حزبًا ديناميكيًا" يستند إلى الخصائص الاجتماعية – الثقافية المحلية التركية، ويعمل كذلك

على التغيير والتطور وفق الخصائص والممارسات العالمية[13]. ويوضح أردوغان نهج الحزب بطريقة أخرى، فيقول: "إنّ جزءًا كبيرًا من المجتمع التركي يرغب في تبني: مفهومٍ من الحداثة التي لا ترفض التقاليد، والإيمان بالعالمية التي تقبل الخصوصية المحلية، وفهمٍ للعقلانية التي لا تتجاهل المعنى الروحي للحياة، وخيار التغيير بدلًا من التعصب"[14].

ولذلك، اختار مؤسسو الحزب طريقًا جديدة تسمح لهم بتبني أفكارٍ أكثر انفتاحًا على جميع التيارات الموجودة في المجتمع، وخطابٍ مختلفٍ عن خطاب تجاربهم السابقة، مستفيدين في الوقت نفسه من تلك التجارب وتراكمها. ومن أجل تجاوز التصنيف الأيديولوجي المسبّق، والحلّ المحتمل للحزب الجديد، سعى المؤسّسون إلى طمأنة التيارات الأخرى، بمن فيهم العلمانيين الكماليين والمؤسسة العسكرية، بتأكيدهم إبعاد أي دور للدين في الحياة السياسية، وإعلانهم المتكرر التزامهم العلمانية بوصفها هويةً للدولة، وتعزيز الروابط الغربية واعتبار عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي أولويةً في برنامج الحزب وحكوماته.

وفي الوقت نفسه، ومن أجل الحفاظ على القاعدة الانتخابية للحزب ونواته الصلبة، وتوسيع العناصر المكونة له لتشمل طيفًا واسعًا من الشخصيات المحافظة والإسلامية والفعاليات السياسية والاجتماعية، لم يزل الحزب يؤكد على الهوية "المحافظة" التي تعني التزام القيم والتقاليد المشتركة للشعب التركي وتعزيزها، ومن بينها الإسلام، ويؤكد أيضًا على التحرير الاقتصادي والإصلاحات السياسية وتوسيع الحريات. وبهذا، صمَّم حزب العدالة والتنمية خطابًا سياسيًا وهويةً تجمع بين المحافظة والديمقراطية والليبرالية، وحاول جمع ائتلافٍ عريضٍ على هذا الأساس.

ولفهم هذا الخطاب السياسي والهوية الجديدة التي استطاعت إيجاد توافق مبادئ ومصالح مع فئاتٍ مختلفة في المجتمع، فإننا نبحث تاليًا في تساؤلات تثار حول دور الدين عند حزبٍ تعود جذوره إلى الحركة الإسلامية التركية، وماهية الائتلاف المحافظ الواسع الذي أضحى قوة مركزية في تركيا اليوم، وكيف تقارب "الليبراليون" مع "المحافظين"، رغم الاختلافات الجوهرية بينهما؟ وما مصير هذا التقارب؟

13 "Political Vision of AK Parti for 2023," pp. 4–5 and 7.

14 Joppien, p. 8.

1. دور الدين

ركّز حزب العدالة والتنمية على نهجٍ جديدٍ تجنَّب فيه دور الدين في السياسة. وفي هذا الصدد، سعى بكل جهد للحفاظ على التزامه إبقاء الرموز الإسلامية خارج السياسة التركية العامة. وقد عبَّر عبدالله غول، الرئيس التركي السابق، عن هذه الفكرة، بأنّ "الحزب الديني ضارٌ بالدين نفسه". كما شدّد برنامج الحزب على هذه الرؤية بالنص على أنّه "من غير المقبول استخدام الدين لمصالح سياسية واقتصادية وغيرها". ومع ذلك، لم يتجاهل الحزبُ الإسلامَ تمامًا، بل اعتبره عنصرًا أصيلًا ويمثل القيم التقليدية لأغلبية الشعب التركي. ولذلك، فهو ليس في حاجة إلى تكرار الشعارات أو البرامج الإسلامية، بل يسعى لتوسيع مجال الحريات الدينية والسياسية والثقافية للجميع في البلاد[15]، ما يمكّن مكونات المجتمع التركي من حرية ممارسة ما يؤمنون به.

2. ائتلاف "الديمقراطية المحافظة"

جمع حزب العدالة والتنمية ائتلافًا واسعًا من الأطراف التي لا تشعر بالرضى تجاه الواقع الاقتصادي والسياسي في بداية القرن الحالي. لقد ضمّ هذا التحالف غير المسبوق جنبًا إلى جنب الإصلاحيين الإسلاميين، والمصرفيين والخبراء الماليين، وأصحاب الشركات المستقلة الصغيرة والمتوسطة. وتحدى الحزب الولاءات الحزبية التقليدية، واكتسب دعم كلٍ من جمعيات الأعمال العلمانية والإسلامية. وجادل البعض بأنّ حزب العدالة والتنمية أتى للسلطة من خلال الجمع بين قوة الديمقراطية مع دعم برجوازية الأناضول الصاعدة المعتمدة على رأس المال الإعلامي والخطاب الإصلاحي القومي. فقد أدى ذلك إلى ظهور مجموعة اجتماعية – ثقافية جديدة مع قوة اقتصادية مؤثرة لتعكس مرة أخرى القيم التقليدية والمحافظة والدينية[16]. ويؤكد بعض الباحثين أنّ أعمال هؤلاء وجمعياتهم، مثل "جمعية موسياد"، أثرت في اعتدال مواقفهم السياسية؛ فهم يقدّمون "وجهًا صديقًا للرأسمالية" المطعّمة بقيمٍ مثل التضامن والعدالة والاعتدال والكرم، والتي تتوافق

---

[15] Emad Y. Kaddorah, “The Turkish Model: Acceptability and Apprehension,” *Insight Turkey*, vol. 12, no. 4 (2010), pp. 116-117.

[16] Ibid., pp. 118-119; see also: Ayla Göl, “The Identity of Turkey: Muslim and Secular,” *Third World Quarterly,* vol. 30, no. 4 (2009), p. 803; Sultan Tepe, “Turkey’s AKP: A Model ‘Muslim-Democratic’ Party?” *Journal of Democracy,* vol. 16, no. 3 (2005), p.71.

أصلًا مع الفهم الصحيح للإسلام. وهم يعتقدون أنه لا يوجد صراع بين الرأسمالية والإسلام[17].

كما كان خطاب حزب العدالة والتنمية ومنهجه قريبًا من الحركة الاجتماعية التركية أو جماعة "الخدمة" بزعامة فتح الله غولن؛ المنافس الإسلامي التقليدي لحركة نجم الدين أربكان السياسية؛ إذ يتوافق حزب العدالة والتنمية وحركة غولن مع العلمانية؛ فغولن يقبل النظام العلماني في تركيا، ولا يفضِّل تطبيق الشريعة الإسلامية فيها، بل يؤكد أنّ الأغلبية العظمى من أحكام الشريعة تتعلق بالحياة الخاصة للناس، في حين توجد أحكام قليلة ترتبط بإدارة شؤون الدولة[18]. وعلى الرغم من تحالفهما نحو عقدٍ من الزمن، فقد وقع خلاف حاد بين الطرفين أسفر عن تبادل الاتهامات منذ منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2013، حتى وصل الأمر إلى اعتبار محاربة "الدولة الموازية" (كناية عن جماعة الخدمة وتغلغلها في أجهزة الدولة) أولويةً في برنامج حكومة أحمد داود أوغلو. إنّ افتراق الطرفين لم يؤدِّ إلى تفكك الائتلاف المحافظ، فقد برهنت الانتخابات المحلية والرئاسية في عام 2014 على ضعف التأثير الشعبي والانتخابي لحركة غولن مقارنة بتصاعد قوة حزب العدالة والتنمية، كما أثبتت المدى الواسع لهذا الائتلاف وتجذره في المجتمع والدولة، ومن ثمّ لم يضره خروج جماعة قوية مثل "الخدمة" منه.

3. المحافظون والليبراليون

في السنوات الأولى لتأسيس حزب العدالة والتنمية، نشأت سبلٌ للتعاون بين الليبراليين والمحافظين الاجتماعيين، وبخاصة في ما يتعلق بالكفاح لتفكيك نظام الوصاية الكمالي الذي ترعاه المؤسسة العسكرية. كما دعم المثقفون الليبراليون أيضًا ما يسمى المبادرات الكردية والأرمنية والعلوية التي أطلقتها حكومة حزب العدالة والتنمية عام 2009، ضمن ما سمي لاحقًا تحقيق المواطنة المتساوية، ودعموا أيضًا الإصلاحات الداخلية السياسية والاقتصادية، وشجعوا على إجراءات عملية العضوية التركية في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، حدث انقسامٌ تدريجي في الائتلاف المحافظ – الليبرالي الذي رعاه حزب العدالة والتنمية بعناية خلال سنوات حكمه الأولى. وكان هذا متوقعًا لدى الليبراليين، بوصف الحزب لا يمثل في المقام الأول مصالح مثقفيهم، ولأنهم يرون أنّ محوره وقاعدته الانتخابية تقع في الدوائر المحافظة الأكثر سكانًا في قلب الأناضول،

[17] Joppien, pp. 7-8.

[18] Kaddorah, p. 118.

وهم الذين لديهم رغبة كبيرة في النمو الاقتصادي والتجارة الحرة[19].

لذا، فإنّ الاتفاق على أساس مصالح أو مرحلة سياسية معينة، لا يعني اختفاء الاختلافات الجوهرية بين "المحافظة الديمقراطية" المستندة إلى القيم والهويات المحلية التي يدعو إليها حزب العدالة والتنمية ومفكروه، وبين "الديمقراطية الليبرالية" الداعية إلى الحريات الكاملة في تركيا بمفهومها العالمي التحرري المطلق من دون تقييدها بما يتوافق مع التقاليد التركية المحلية. ومع تزايد تكرّس السلطة بيد المحافظين الديمقراطيين كما نشهده اليوم مع وصول أردوغان للرئاسة، ومع التناقص التدريجي لأهمية الهدف المشترك المرتبط بتفكيك نظام الوصاية العسكرية العلمانية، تتزايد فرص عودة المحافظين والليبراليين إلى المربع الأول المتعلق باختلافهما الجوهري تجاه المجال الاجتماعي.

ففي حين تعتمد الليبرالية الروح "الفردية"، وتتحرر من التاريخ وإرثه وتقاليده، تدافع المحافظة عن استعادة السلطة في المجال الاجتماعي، وتشترط "الصالح العام" للمجتمع كله، وترتبط بالتاريخ (القيم والتقاليد). وإذا كانت الليبرالية تدعو إلى "الفصل" بين المجتمع المدني والدولة؛ كي لا تسيطر الدولة على مؤسسات المجتمع المدني المستقلة ولا تؤثر في حريتها، فإنّ يالجين أكدوغان، منظِّر الديمقراطية المحافظة، يذهب إلى "إدماج" الدولة والأمة، فيقول: "إن إعادة الوحدة للنظام الديمقراطي هو شرط مسبق أساسي للتعايش السلمي بين الفوارق الاجتماعية، لإحداث الاندماج بين الدولة والأمة لاستعادة النظام المتآكل"[20]. ومن أجل الحفاظ على السلم الاجتماعي، يؤكد أكدوغان أن الديمقراطية المحافظة تحتاج إلى خلق بيئة سياسية تعددية تحترم المجموعات الهوياتية المختلفة (وهو ما يتفق مع الليبرالية)، ولكنها تعتمد في ذلك على "القيم المشتركة" التي هي جوهر الديمقراطية المحافظة؛ وهو ما يتعارض مع الديمقراطية الليبرالية المطلقة[21] التي لا تعترف بالقيم الموروثة.

وبالفعل، تظهر هذه الاختلافات بين فترة وأخرى، ويعبِّر عنها ليبراليون بانتقادات إعلامية أو دراسات

[19] Karabekir Akkoyunlu, Kalypso Nicolaïdis and Kerem Öktem, *The Western Condition: Turkey, the US and the EU in the New Middle East* (Oxford, UK: South East European Studies at Oxford, University of Oxford, 2013), pp. 28–30.

[20] Birdal, pp. 120–121.

[21] Ibid.

أكاديمية[22]، أو حتى عبر تأييد فئات ذات مطالب بيئية وسياسية وحريات إضافية، مثل تأييد التظاهرات المتعلقة بأحداث "جيزي بارك" في إسطنبول في صيف 2013. وعلى الرغم من احتمال انتهاء تقارب المصالح الذي جمع المحافظين بالليبراليين، فقد أثبتت نتائج الانتخابات المحلية والرئاسية عام 2014 ضعف تأثير انتقادات الليبراليين، فضلًا عن التظاهرات، في القوة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية وائتلافه المحافظ، حتى الآن.

مستقبل العلمانية في ظل تعاظم "الديمقراطية المحافظة"

مع نجاح حزب العدالة والتنمية في تحويل قوى "الهامش" المحافظة إلى منظومة مؤسسية فاعلة، ووضعها في "مركز" السلطة؛ أي في مؤسسات الرئاسة والحكومة والبرلمان، ومع تعاظم نفوذها الاقتصادي والإعلامي، يتصاعد الجدل عن مكانة العلمانية ومستقبل النظام العلماني في ظل سيطرة حزبٍ ذي جذور إسلامية والقوى المحافظة التقليدية المتحالفة معه على الدولة، وبخاصة مع إعلانه السعي لتأسيس "جمهورية جديدة". فهل ثمة تهديد للنظام العلماني الكمالي؟ وهل سيجري تأسيس نظام جديد على أنقاضه؟ أم هل يستهدف حزب العدالة والتنمية إعادة صوغ العلمانية التركية بما يوافق القيم والتقاليد المشتركة؟

بحسب "الرؤية السياسية" لحزب العدالة والتنمية، فإنه يؤمن بالسياسة التي تقوم "بتطبيع النظام"؛ إذ يقول: "لعدة عقود بقيت الحياة السياسية التركية تقع تحت تأثير التوترات المتصاعدة بين العلاقات التالية: الدينية – السياسية، والتقاليد – المعاصرة، والدين – الدولة، والدولة – المجتمع – الفرد. ويسعى الحزب لإعادة بناء هذه العلاقات وإزالة عناصر التوتر بينها"[23]. وبهذا، فإنه يعني بتطبيع السياسة أو النظام "إعادة بناء" العلاقات من خلال الرجوع إلى المكونات "الطبيعية" الموروثة في المجتمع التركي وقيمه المشتركة، من دون فرض فلسفة متشددة للدولة تقصي التقاليد بحجة التحديث، وتقصي الدين بحجة التغريب، وتقصي الهويات الثقافية والعرقية الأخرى.

[22] Birdal.

[23] “Political Vision of AK Parti for 2023,” p. 6.

وعلى الرغم مما توحي به هذه الرؤية من استهدافٍ واضحٍ للعلمانية التركية التي أسسها كمال أتاتورك، فإنّ التأكيد المستمر للحزب وقادته على إبقاء العلمانية هويةً للدولة، وعزمهم على "إعادة بناء" تلك الهوية كي لا تتصادم مع القيم التركية، يشير إلى أنهم يتطلعون إلى "نظام علماني" ولكن بطبيعة مختلفة. وفي هذا الصدد، يطلق باحثون أسماء مختلفة على شكل العلمانية التي يتماشى معها حزب العدالة والتنمية؛ فمنهم من يسميها "علمانية سلبية"[24] تعبيرًا عن الرغبة في أن يسمح النظام العلماني بممارسة الشعائر الدينية بحرية دون تدخل في أسلوب حياة المواطنين. ومنهم من يسميها "العلمانية الناعمة"[25] تعبيرًا عن السماح بمزيد من التعبير الديني في الأجهزة الحكومية وفي السياسة والتعليم، حتى تحلّ محلّ علمانية أتاتورك "الصلبة الإقصائية". ويذهب غيرهم إلى أنّ الحزب يفضل "نسخة معتدلة"[26] من العلمانية الكمالية، ومنهم من يعتقد أنّ هدف الحزب هو تطوير مجتمع "علماني صحيح"[27].

في الواقع، قد تختلف التسميات والتفسيرات للعلمانية التي يريد حزب العدالة والتنمية إعادة بنائها في تركيا، وتبنيها، بل ترويجها في الخارج. وقد أعطى رجب طيب أردوغان أهمية كبيرة لتفسير ما يريده من العلمانية، فأكد أنّ "هناك تفسيرات متعددة للعلمانية"، وأنّ حزبه يعبّر عن الدولة العلمانية بوصفها "محايدة تجاه جميع الجماعات الدينية"، وأنّ "الدولة العلمانية ليست ضد الدين ولكنها تكفل الحرية الدينية، وأنها يجب أن تحترم وتحمي حتى الملحدين"، وأنّ "الدستور التركي يعرّف العلمانية بأنها تتعامل مع أفراد الشعب على مسافة متساوية من جميع الأديان، وأنّ الدولة العلمانية لا تنشر اللادينية". وقال عن نفسه: "رجب طيب أردوغان ليس علمانيًا فهو مسلم لكنه رئيس وزراء دولة علمانية ويفعل ما توجبه هذه الدولة"[28].

ويبدو من ذلك أنّ حزب العدالة والتنمية يسعى لعلمانية قريبة من العلمانية السويسرية أو الأميركية، والتي

---

[24] Ahmet T. Kuru, “Muslim Politics without an ‘Islamic State,’” *Policy Briefing*, Brookings Doha Center, February 2013, p. 5, at: http://goo.gl/qfVNI7

[25] Soner Çağaptay, “The Empires Strike Back,” *The New York Times,* January 14, 2012.

[26] Omer Taspınar, “Turkey’s Strategic Vision and Syria,” *The Washington Quarterly* (Summer 2012), p. 128.

[27] Cook, p. 54.

[28] "أردوغان: لست علمانيًا فأنا مسلم.. والعلمانيةُ تضمن تديُّن الأشخاص"، **العربية نت**، 14 أيلول/ سبتمبر 2011، انظر: http://www.alarabiya.net/articles/2011/09/14/166779.html

تتوافر فيهما حرية للمواطنين لاعتناق المعتقدات الدينية وممارستها والتعبير عنها بحرية دونما خوفٍ من الكبت أو القمع، بدلًا من النظام العلماني التركي "اللائكي" المتشدد الذي أُستُوحي من فرنسا، والذي تسيطر فيه الدولة على الدين لمنعه من دخول المجال العام[29].

ومع ذلك، يمكن إثارة تساؤل عن مدى قبول حزب العدالة والتنمية بالعلمانية فعلًا، حتى المعتدلة منها التي تقوم على ركيزتين أساسيتين: الأولى أنها تطالب أي مؤسسة دينية بألا تحل محل هيئات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية، والثانية ألا يكون هناك دين رسمي للدولة[30]. ويعني هذا عدم الاستناد في التشريع والقضاء وشؤون الدولة كلها إلى مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، في بلدٍ أغلبيته الساحقة من المسلمين، وبموافقة حزبٍ ذي جذور إسلامية يعتبر الإسلام أحد القيم التركية المشتركة.

يرى بعضهم أنّ التحول الذي حدث لدى الإسلاميين الأتراك كان براغماتيًا ولم يكن أيديولوجيًا بالضرورة[31]؛ ففهم حزب العدالة والتنمية البراغماتي للسياسة يبقى ذا مرجعية إسلامية، وهو الذي يسمح للحزب أن يعمل بين العلمانية والإسلام؛ إذ يمكن في النظام الديمقراطي للجماعات والأفراد التعبير عن آرائها والترويج لها عبر المشاركة في المؤسسات السياسية أو القضائية أو في المجتمع المدني والإعلام. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تعكس محاربة الفساد والمحسوبية الأخلاق الإسلامية، ويمكن أن يكون تعزيز العدالة مبدأً إسلاميًا، ويمكن ترويج فهم الدين من خلال عمليات حرة وديمقراطية. ومن ثمّ، قد يرى الحزب مثلًا أنه ليس هناك حاجة أن تسمى الدولة "إسلامية" من أجل تعزيز المبادئ الإسلامية في السياسة[32].

إضافة إلى ذلك، كانت أفضل طريقة لضمان الحريات في تركيا، بما فيها الحرية الدينية، بالنسبة إلى مفكري حزب العدالة والتنمية الاندماج في الغرب وليس الابتعاد عنه. لذا، يستطيع حزب العدالة والتنمية أن يوظّف حتى الهدف النهائي لمؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك المتمثل برفع تركيا إلى مستوى "الحضارة"،

---

[29] Cook, p. 54.

[30] Kuru, p. 3.

[31] Lucie Drechselova, “The AKP in Turkey: Islamic or Conservative?” *Nouvelle Europe*, March 31, 2011, at: http://www.nouvelle-europe.eu/node/1088

[32] Kuru, p. 4.

أي الحضارة الغربية[33]، ثم يقول إنه يسير وفق هدف أتاتورك نفسه. فقد أجرى الحزب خلال سنوات حكمه إصلاحات تتوافق ومعايير الغرب وعضوية الاتحاد الأوروبي أكثر من جميع الأحزاب العلمانية السابقة في التاريخ التركي. كما أنه عزز ارتباط تركيا بالتحالفات السياسية والأمنية والعسكرية الغربية ولم يتخلّ عنها. وفي هذا السياق، يؤكد أردوغان أنه حتى "تحقيق هدف تركيا الجديدة لا يعني التراجع عن مسار الحداثة الذي أسّسه أتاتورك"[34]. وهنا تظهر البراغماتية بوضوح حين يؤكد على المضي قدمًا في مشروعه التغييري عبر تأسيس نظام جديد أو "جمهورية ثانية" قد تخلو من القيود الصارمة للعلمانية الكمالية "التغريبية" التي فرضت في سياق تاريخي انتقالي واستثنائي على أنقاض الخلافة وهويتها الإسلامية، وفي الوقت نفسه يؤكد أنّ هذا التغيير لن يلغي بالضرورة مسار أتاتورك الحداثي ولا الهوية العلمانية الرسمية للدولة؛ لأنّ القيم والتقاليد المشتركة قد أضحت راسخةً في الوقت الراهن، ولا يبدو أنّ ثمة تنازعًا أو تضادًا بينها.

وبهذا، يلاحظ أنّ حزب العدالة والتنمية يريد من خلال "إعادة بناء" مفهوم العلمانية التركية أن يتعامل مع مقتضيات العلمانية التي تضع الدولة على مسافة واحدة من جميع الأحزاب والمعتقدات والهويات الدينية والثقافية، وأن يجرّد العلمانية التركية على نحو خاص من المعنى السياسي والأيديولوجي الذي يرى أنه أفضى إلى فرض أنماط محددة على المجتمع والدولة.

خلاصة

في تركيا الحديثة، تتعلق الذاكرة الجمعية للعلمانيين الكماليين بافتراض أنّ الأمور ستعود إلى "نصابها الصحيح" عاجلًا أو آجلًا. أما لدى المحافظين والإسلاميين والليبراليين، وبخاصة لدى حزب العدالة والتنمية حاليًا، فتتعلق تلك الذاكرة بالخشية من احتمال عودة الأمور إلى "نقطة الصفر". ويرتكز هذا الافتراض عند الطرفين على العبارة الواردة في ديباجة الدستور التركي المتضمنة: "ضرورة فهم الدستور وتنفيذه نصًا وروحًا

[33] Cook, pp. 54-55.

[34] Fulya Ozerkan, “Erdogan seeking place in history alongside Ataturk,” *AFP*, August 3, 2014, at: http://goo.gl/aYUi5V

وفق الأفكار والمعتقدات والقرارات الواردة فيه"[35]؛ علمًا بأنّ الأفكار الواردة فيه تنص حرفيًا على التزام إرث أتاتورك العلماني.

وبناءً عليه، اعتبرت المؤسسةُ العسكريةُ نفسها ضامنةً لهذه العبارة المركزية التي طالما استخدمتها للتدخل في الحياة السياسية عند استشعارها تهديدًا وشيكًا للقيم العلمانية الكمالية للدولة، كما استند القضاءُ إلى العبارة نفسها في حظر الأحزاب والحركات المهدِّدة لتلك الأفكار، وهي أيضًا العبارة نفسها التي ستدافع الأحزاب العلمانية الكمالية عن بقائها في إطار أي تعديل أو تغيير للدستور مستقبلًا. وفي الجهة المقابلة، تبقى التيارات والأحزاب السياسية المتحدّية للقيود المفروضة بموجب هذه العبارة وغيرها متوجسةً من التدخل العسكري أو القضائي، بسبب التجارب العديدة التي شهدها تاريخ الجمهورية؛ ابتداءً بانقلاب عام 1960 الذي أنهى حكم الحزب الديمقراطي على الرغم من إنجازاته وشعبيته الكبيرة، وانتهاءً بمحاولة الحظر القضائي لحزب العدالة والتنمية نفسه عام 2008؛ ما هدّده بالعودة إلى "نقطة الصفر".

وعلى هذا الأساس، يبدو أنّ التنافس أو الصراع السياسي، المُغلَّف بطابعٍ أيديولوجي، سوف ينتقل خلال الأعوام القادمة إلى ميدان الدستور نفسه؛ إذ يرى حزب العدالة والتنمية ضرورة حرمان المؤسستين العسكرية والقضائية والأحزاب العلمانية التي أدت دور الحارس على الإرث العلماني الكمالي من استخدام بعض النصوص الدستورية للتخلص من الخصوم. فهو يرى أنه "على الرغم من تعديل دستور عام 1982 أكثر من 17 مرةً، ومع تغيير أكثر من نصف أحكامه، فإنّ هذه التعديلات تم تجريدها من معانيها بسبب تلك العبارة"، ويقول: "إنّ عبارة روح الدستور وجوهره، التي ظهرت مع الحكم العسكري في 27 أيار/ مايو 1960، صارت بمنزلة درع الحماية والوصاية ضد الديمقراطية الحقيقية"[36]. ومن أجل إقرار دستور جديد مجرّد من مثل تلك القيود، يتعين عليه الحصول على أغلبية الثلثين في الانتخابات البرلمانية المقبلة في صيف 2015. وحتى إن لم يحقق ذلك في حينه، فسوف تستمر محاولاته لاحقًا؛ لأنّه يرى أنّ خطوة تغيير الدستور تعدّ مركزيةً في تأسيس قواعد العمل السياسي وأحكامه بعيدًا عن هاجس التضادّ بين الإسلام والعلمانية، على وجه التحديد.

---

[35] *Constitution of the Republic of Turkey*, “Preamble,” p. 2.

[36] “Political Vision of AK Parti for 2023,” p. 18.

ومع ذلك، وفي خضمّ هذا التنافس وفي ثناياه، لا تبدو الصورة حادة تمامًا في الوقت الراهن، فقد اقترب كل طرفٍ نحو الآخر، ولو بخطوة واحدة سواء كانت ظاهريةً أو جوهريةً. فكما لاحظنا في صفحات البحث، طوّر حزب العدالة والتنمية هويةً سياسيةً تتجنب دور الدين في الحياة السياسية، وترتكز على تجارب التيار المحافظ، وتستفيد من قواه المجتمعية العريضة على أساس القيم والتقاليد التركية المشتركة، بما فيها احترام الإسلام بوصفه دين أغلبية الشعب وهويته الخاصة، وإقرار العلمانية هويةً للدولة بوصفها إرثًا جمهوريًا مشتركًا. وفي الطرف المقابل، يعدُّ لجوء الأحزاب العلمانية الكمالية والقومية إلى شخصية محافظة و"إسلامية معتدلة"، مثل أكمل الدين إحسان أوغلو مرشحًا في انتخابات الرئاسة في أغسطس 2014، خطوةً أولى ومؤشرًا ضمنيًا نحو احتمال قبول الآخر القادم من خلفية إسلامية أو محافظة، على الرغم من أنّ هذا الخيار كانت له تداعيات سلبية على الناخبين العلمانيين التقليديين الذين شعروا بأنّ أحزابهم تسعى لاسترضاء الناخبين من ذوي الميول الإسلامية أو المحافظة والحصول على أصواتهم.

أخيرًا، ليست هناك شكوك بشأن استمرارية العلمانية في تركيا؛ لأنّ معظم قوى المجتمع وأحزابه لا ترى فيها تهديدًا بل تقرها هويةً رسميةً للدولة. أما الاختلاف، وربما الصراع القادم، فسيبقى قائمًا حول طبيعة هذه العلمانية؛ بين من يدافع عن بقائها على الكمالية الصارمة التي تحظر كل ما يهدِّد خصوصيتها وروحها وجوهرها، وبين من يرغب في إعادة تعريفها لتصبح علمانية "معتدلة"، كتلك السائدة في معظم الدول الغربية. وسواء سميت هذه النسخة المعدّلة من العلمانية التركية "معتدلة" أو "ناعمة" أو "سلبية"، فإنّ ما يستهدفه حزب العدالة والتنمية وائتلافه "الديمقراطي المحافظ" ليس إلغاء النظام العلماني، بل تكريسه وإعادة تعريفه على أسس جديدة تستند إلى القيم والتقاليد التركية المشتركة جميعها.